بسم الله الرحمن الرحيم
Economics Political Science and Statistics Center for Conflict Analysis and Peace Studies ( )
مجلة متن السلام مركز تحليل النزاعات ودراسات السلام
https://journal.oiu.edu.sd/index.php/cac
https://doi.org/10.52981/oiuj .v3i1.3572
2024; 3(1); 79 – 95
ISSN: 1858-5868

الصراعات القبلية وأثرها على التطور السياسي والاقتصادي بدارفور

د. أبوالبشر عبدالرحمن يوسف

جامعة السودان المفتوحة – السودان

للاستشهاد بهذا المقال:–

د. أبوالبشر عبدالرحمن يوسف ، الصراعات القبلية وأثرها على التطور السياسي والاقتصادي بدارفور ، مجلة متن السلام

ISSN: 1858-5868

https://doi.org/10.52981/oiuj .v3i1.3572

المستخلص :

يعتبر السودان من الدول الأفريقية التي تمتاز بالتعدد الاثني و المناخي، ما يجعل السودان في مصاف الدول الغنية بمواردها البشرية والطبيعية، إقليم دارفور يقع في غرب السودان و يعتبر من أكثر أقاليم السودان تمازجاً من حيث الأعراق التي تستوطن الإقليم سواء كانوا عرباً ام من المجموعات الأفريقية الأخرى. شهد إقليم دارفور في العقد الأخير حروبات قبلية تنشب بين الفينة والأخرى بسبب التنافس حول الموارد الطبيعية، مثل المياه والكلأ، أو بسبب التنافس السياسي بين أبناء الإقليم الواحد، حول السيطرة على مقاليد الحكم و الإدارة بالإقليم، وأخرى بسبب الأطماع الخارجية للدول العظمى حول الموارد الطبيعية التي تذخر بها دارفور.

تركت هذه الصراعات القبلية آثاراً سالبة على الاقتصاد بحيث انخفضت معدلات إنتاج الصمغ العربي والفول السوداني؛ اللذين يعتبران من المحاصيل النقدية بالإقليم؛ وذلك نتيجة لفقدان الأمن في مناطق الإنتاج والذي جعل المنتجين يحجمون عن زراعة المحصول خوفاً على حياتهم من جانب، وعدم وجود رأس المال الكافي في ظل انحسار الرقعة الزراعية، نتيجة لنزوح المنتجين من قراهم واستيطانهم حول المدن الكبرى يتلقون الإعانات من المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة العاملة بدارفور.

أما من الجانب الاجتماعي؛ فقد مزقت الصراعات القبلية المجتمع في دارفور، وقسمتها الى عرب و زرقة، في محاولة للتمييز بين المكون العربي وغير العربي، وهو أمر ليس بالسهل لأن أواصر وروابط الدم في دارفور مختلطة منذ أمداً بعيد، ولا أحد في دارفور يستطيع الجزم بالنقاء العرقي, لأن سلاطين دارفور منذ قديم الزمان كانوا يتعايشون ويتصاهرون فيما بينهم الأمر الذي قلل من الاحتراب والاحتكاكات بين القبائل.

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي والتاريخي والمنهج التحليلي لوصف الأحداث التاريخية التي مرت بها الإقليم، وتحليل ظاهرة الصراعات القبلية وأثرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتستخدم الدراسة كذلك وسائل أخرى لجمع المادة من مظانها مثل المقابلات والمراجع والكتب والدوريات والتقارير والأوراق العلمية والرسائل الجامعية والانترنت وغيرها.

من أهم النتائج التي توصل إليها البحث هي:إن التنافس بين القوى العظمي حول الموارد الطبيعية التي تذخر بها الإقليم؛ تعتبر من أهم العوامل التي أسهمت في إطالة أمد الحرب والصراعات الدائرة في الإقليم مما جعل الوضع أكثر تعقيداً.

الجفاف والتصحر اللذان ضربا الساحل الأفريقي ودارفور منذ سبعينيات وثمانينات القرن الماضي لعبت دوراً بارزاً في الصراعات بين المزارعين والرعاة في التنافس حول الموارد الطبيعية ومصادر المياه والكلأ. ولتناقص معدلات الأمطار أثر كبير على الإنتاج والإنتاجية في جميع الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها إنسان دارفور.

يحتل السودان مكانة متقدمة بين دول العالم من حيث التنوع الثقافي والعرقي، إذ يجمع في طياتها ألواناً مختلفة من الثقافات والأجناس. حيث كان لموقع السودان الجغرافي في الجزء الشمالي الشرقي من القارة الأفريقية، وسط منطقة حوض النيل، وقربه من مداخل القارة الأفريقية، خاصة قناة السويس، باب المندب، والبحر الأحمر، بجانب مجاورته لمنطقة القرن الأفريقي, ولكل هذا أثره الواضح في التركيبة البشرية والثقافية للسودان، وجذبه للعناصر البشرية المختلفة الزنجيه والحامية والسامية (ميرغني,1999،ص.48).

ومما يجدر ذكره هنا أن الإحصاء السكاني الأول الذي أُجري في السودان عام 1956م قد عد خمساً وستين مجموعة عرقية، مقسمة الي نحو 570 قبيلة سودانية، يتحدثون حوالي 114 لغة مكتوبة أو منطوقة (سليمان, 2007،ص. 113).

إن هذا التفرد الذي امتاز به السودان، جعله يوصف بشتى الصفات مثل بوابة أفريقيا، جسر العالم العربي؛ بالتالي فإن السودان هو الدولة التي انصهرت فيها العلاقات العربية الأفريقية، خاصة أنها توجد بها الحضارات الأفريقية الثلاث، حضارة أفريقية التقليدية، وأفريقيا المسيحية وأفريقيا الإسلامية (ميرغني,1999، ص.62).

يتناول هذا البحث الصراعات القبلية في دارفور، وآثارها الاقتصادية والسياسية، مع التركيز على أسبابها الجوهرية, وما ترتب عليها من إشكالات اقتصادية واجتماعية، تركت واقعاً سياسياً معقداً، فانفلت الأمن واهتزت هيبة الدولة، وتصاعدت الخلافات داخل الإقليم بين أبناء الشعب والوطن الواحد، حيث تعمقت الانتماءات الاثنية والولاءات القبلية، وهُتك النسيج الاجتماعي، ارتفعت معدلات الجرائم، بجانب انتشار ثقافة العُنف والتعصب إلى ما هو عربي، وما هو أفريقي؛ هذا بجانب تعطل العملية الإنتاجية للأفراد والمؤسسات، وتدمير المرافق الأساسية والمشروعات التنموية، فازدادت وتيرة الصراع داخل الإقليم.

كما اتخذت الصراع العرقي في دارفور أبعاداً خارجية، حيث دخل ضمن منظومة صراع المصالح الأمريكية الفرنسية من جانب، والأمريكية الصينية، من جانب آخر. حول الموارد التي تذخر بها دارفور من بترول و مياه جوفية و ثروات معدنية أخرى.

ونحاول من خلال هذه الدراسة إيجاد بعض مؤشرات الحلول إلى مستقبل أفضل تتعايش فيه كيانات دارفور بتراضٍ وسلام وقبول الآخر.

فروض البحث:

إن الصراعات القبلية في دارفور ترجع إلى العديد من المشكلات، وتصبح معها الوحدة الوطنية والهوية السودانية في خطر، وربما تساعد في عدم الاستقرار في السودان، لذلك فإن الدراسة تميل إلى الفروض التالية:

أولاً: إن هذه المشكلة قد برزت بفعل عدم قدرة الأنظمة السياسية المتعاقبة على حكم السودان في إيجاد أو تهيئة البيئة المناسبة لدمج إنسان دارفور في المجتمع السوداني أو إشراكه في السلطة و الثروة أو التعبير عن هويته المحلية ضمن الهوية السودانية.

ثانياً: إن هذه المشكلة قد ظهرت نتيجة للصراع بين الرعاة و المزارعين حول الموارد الطبيعية او التعصب القبلي او غياب و ضعف المشروعات التنموية.

ثالثاً: إن هذه المشكلة قد حدثت بدوافع من قوة أجنبية إقليمية أو دولية.

منهجية البحث:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التاريخي القائم على جمع المادة العلمية وتوصيفها وترتيبها وتحليلها وفق منظور علمي، وعلى المنهج الوصفي التحليلي.

دارفور البيئة الجغرافية والخلفية التاريخية:–

يقع إقليم دارفور بين خطي طول 22 – 27شرقاً، وخطي عرض 10 – 16 شمالاً في الركن الغربي من السودان، وتعتبر دارفور امتداداً لمنطقة الساحل الأفريقي الذي يمتد من السنغال وحتى البحر الأحمر، يحده أربع دول مجاورة هي ليبيا من الشمال الغربي، أما من الناحية الغربية فتوجد الحدود السياسية الدولية مع كل من جمهوريتي تشاد وأفريقيا الوسطى، بشريط حدودي يبلغ طوله 750 كلم (الكردوس,1977، ص.11)، وتحده دولة الجنوب الوليدة من الناحية الجنوبية. ولا توجد فواصل طبيعية بين إقليم دارفور وهذه الدول المجاورة, مما أدى الي حدوث حِراك وتواصل اجتماعي، اقتصادي، ثقافي، وتداخل قبلي بين دارفور وجيرانها من الدول, خاصة تشاد، فاعتادت القبائل منذ القِدّم أن تنتقل من دولة إلى أخرى دون حواجز طبيعية أو قانونية.

تبلغ مساحتها حوالي 549 ألف كلم مربع، وهي تعادل أكثر من 20% من مساحة السودان (بطرس,1957،ص.544)، وأكبر من مساحة مصر، وتعادل مساحة فرنسا.

تتوسط أرض دارفور هضبة ذات سلاسل جبلية مشهورة بسلاسل جبل مرة، وهي تعتبر أهم معلم استراتيجي يتوسط الإقليم، حيث تتكون من مجموعة متصلة من الهضاب والجبال، تتباين فيها المناخات، وتعلو على سطح البحر بحوالي عشرة ألف قدم فوق سطح البحر. ويُعدّ القمة بمثابة خط تقسيم للمياه، حيث تتعدد مياه الأمطار الكثيرة، وتصب في أودية عميقة، يتجه بعضها جنوباً إلى بحر العرب، وبعضها غرباً إلى بحيرة تشاد، وتنحدر بعض المياه شمالاً لتلتقي بوادي هور الذي يصب في نهر النيل.

وفيما يتعلق بهطول الأمطار السنوية، فإن هنالك تبايناً في هطولها زماناً و مكاناً، حيث يهطل نصف معدل المطر السنوي في أغسطس، وهو ما يفرض على قطاعات من السكان والأنعام ضرورة التحرك حيث مصادر المياه، وهو ما يجعل هنالك إمكانية لحدوث احتكاكات وتصادمات بين السكان المستقرين والسكان المتنقلين بحثاً عن مصادر المياه والمراعي، حيث يمكن إيجاز هطول الأمطار السنوية على النحو التالي.

في الصحراء الشمالية أقل من 80 مليمتر، والمناطق شبه الصحراوية 80 – 20 مليمتر، التلال الرملية، والكثبان الرملية في شرق دارفور 450 – 650 مليمتر، سهول غرب دارفور والمنطقة حول هضبة جبل مرة 500 – 700 مليمتر (سليمان,2007،ص.345). ومن الناحية المناخية نلاحظ ازدياد معدلات الأمطار باتجاه الجنوب، ومن ثم تكثر الأعشاب والأشجار والغابات كلما اتجهنا جنوباً، بينما تتميز منطقة جبل مرة المرتفعة بمناخ البحر الأبيض المتوسط، حيث تنتج زراعة الخضروات والموالح والفاكهة (الكردوس,1977،ص.14).

وأدى التباين في الظروف البيئية والمناخية إلى تنوع النشاط الاقتصادي وسُبل كسب العيش، فقد اختارت بعض الجماعات القبلية مثل الميدوب والزغاوة والزيادية والرزيقات الشمالية والبني حسين، الاعتماد على رعي الإبل والماعز كحِرفة رئيسة لهم في المنطقة الشمالية، حيث لا تسمح معدلات الأمطار الشحيحة بالعمليات الزراعية الواسعة.

وهنالك مجموعات مستقرة في وسط الإقليم مارست الزراعة كحِرفة رئيسة، وهي الفور، البرتي، التنجر والمساليت؛ وفي جنوب دارفور حيث توفر المياه، استغلت العديد من القبائل مثل الرزيقات والهبانية والبني هلبة والمساليت والتعايشة والسلامات والفلاتة بالزراعة وتربية الأبقار التي تناسب طبيعة التربة وما تجود به من حشائش وأعشاب، وقد أدت التغيرات المناخية والتي نجمت عن الجفاف والتصحر خلال العقود الماضية إلى امتهان الرعي والزراعة معاً كحرفتين متكاملتين بين القبائل في وسط وجنوب دارفور (يوسف,2008،ص.27).

التركيبة السكانية لإقليم دارفور:–

تتفرد دارفور من الناحية البشرية والجغرافية السكانية، فمجتمع دارفور من المجتمعات الاثنية المركبة، إذ تضم أكثر من (100) قبيلة في مجملها التمازج بين القبائل النوبية والعربية والزنجية والمحلية، يجمعها الدين الاسلامي والمصاهرات، وتفرق بينهما الأعراق والمصالح الاقتصادية والسياسية (عبد الحليم,1967،ص.182).

ويمكن تقسيم سكان دارفور إلى ثلاث مجموعات رئيسة حسب درجة استقراره (السكان المستقرون، السكان شبه المستقرين والسكان الرُحّل).

أولاً: السكان المستقرون:–

وهم السكان الريفيون الذين يعيشون في القرى الزراعية، ويعتمدون على الزراعة في إنتاج غذائهم، ومعظم هؤلاء السكان ينضمون تحت المجموعة الإثنية القديمة، والذين يوجدون في المنطقة الوسطى، حيث تتميز بغزارة الأمطار والمياه السطحية والجوفية، وتُربتها خصبة، ومواردها الطبيعية متعددة.

الذين ينضمون تحت هذه المجموعة هم الفور، المساليت، البرتي، القِمر، التنجر والتاما؛ وهم من أقدم المجموعات البشرية التي عرفتها المنطقة، وقد أُطِلق عليهم بعض الكُتّاب اسم المجموعة النوبية (يوسف,2008،ص.129).

ثانياً: السكان شبه المستقرون:–

تقع أوطان هؤلاء السكان في المناطق الشمالية شبه الصحراوية، حيث تقع قراهم بالقرب من موارد المياه. تعتبر المنطقة الشمالية من أكثر المناطق عُرضة للهشاشة الأيكولوجية، إذ أنها تشكل امتداداً للصحراء الليبية، تقطنها قبائل البديات والزغاوة والميدوب، يرعى هؤلاء السكان الإبل والضأن والماعز، ويزرعون حول القرى المحيطة بهم (التونسي,1965،ص.165).

ثالثاً: السكان الرُحّل:–

هم السكان الرحل الذين يتحركون باستمرار مع قطعانهم من مرعى لأخر، ويقيمون بجوار المراعي وموارد المياه، ومعظم هؤلاء السكان من المجموعة السامية، وهي تضم مجموعة القبائل العربية التي هاجرت إلى دارفور، وكانوا وقتها رعاة إبل، ولكن عندما توغلوا جنوباً لم تكن الظروف البيئية مناسبة لتربية الإبل، فأبدلوها بالأبقار، وعليه فإن المجموعة التي تربي الإبل عُرفوا بالأبالة وعرب الشمال، وهؤلاء يسكنون في الأجزاء الشمالية، ينتقلون إلى المنطقة الوسطى حيث يعملون في نقل المحاصيل من القرى إلى الأسواق، والآن انتشروا في كل المناطق حتى وصلوا جنوباً (عبد الحليم,1967،ص.139)، وذلك لهشاشة البيئة التي أصبحت عنصراً هاماً لاندلا ع النزاعات حول الموارد الشحيحة، ولعل أهم هذه المجموعة: الرزيقات، المحاميد والزيادية.

أما المجموعة الثانية فهم عرب الجنوب (البقارة)، تقع أوطانهم في جنوب دارفور، وتتسم مناطقهم بالاستقرار بالمقارنة مع المنطقة الشمالية، وتقطنها قبائل الرزيقات، الهبانية، بني هلبة، التعايشة، المسيرية، المعاليا والفلاتة.

يبلغ عدد سكان إقليم دارفور ما يقارب (7,5) مليون نسمة حسب تعدد سنة 2008، وقد قسم الإقليم إدارياً إلى خمس ولايات، استناداً الي أُسس عرقية سياسية أكثر منها اقتصادية تنموية، وهي شمال دارفور وعاصمتها الفاشر، جنوب دارفور وعاصمتها نيالا، شرق دارفور وعاصمتها الضعين، وسط دارفور وعاصمتها زالنجي، وغرب دارفور وعاصمتها الجنينة.

التمازج القبلي والسلام الاجتماعي:

عرف مجتمع دارفور منذ القدم، رغم تعدده القبلي والثقافي؛ بالاستقرار والتماسك الاجتماعي، والتمازج العرقي والتعايش السلمي لتمسكه بقيم الإسلام النبيلة وتقاليده العريقة في التسامح والتعايش.

ولعل من أبرز سمات سكان دارفور؛ أنهم خليط من المجموعات الأفريقية والعربية، امتزجت هذه المجموعات مع بعضها البعض بنسب متفاوتة من خلال التزاوج والمصاهرة، حتى أصبح من العسير في بعض الأماكن في دارفور معرفة الانتماءات القبلية والعرقية، خاصة

أن الشيوخ وزعماء القبائل حرصوا تاريخياً على تذويب الحواجز الاثنية والعرقية بين مختلف الجماعات داخل الإقليم، لتحقيق التعايش السلمي، وقبول الآخر (أدم الزين,2003،ص.85).

وتخضع القبيلة في دارفور لنمط إداري أهلي متوارث يرتبط بالأرض تُعرف بـ(الحواكير)، يترأسه الملك أو السلطان بالنسبة للديار الكبيرة والعريقة، مثل دار المساليت، دار قِمر، ودار تاما في الجزء الغربي من دارفور، وينوب عن السلطان حاكم إقطاعي نائب السلطان في الجزء الجنوبي الغربي يعرف بـ(الدبنقاوي)، دار البرتي، دار الزغاوة، ودار ميدوب في الجزء الشمالي من دارفور، وينوب عن السلطان، للإقليم الشمالي يُعرف بـ(التكيناوي).

فيما يتولى الناظر زعامة قبائل البقارة الذين يتمركزون في جنوب دارفور مثل الرزيقات، دار الهبانية، دار بني هلبة، دار التعايشة، وينوب عن السلطان في الجزء الجنوبي الشرقي ما يعرف بـ(اباوما) (شقير,1981،ص.177).

والشاهد أن السلطة الإدارية في دارفور كانت مستقرة ومرنة ومميزة، رغم أن النظام في هرمه كان ملكياً طلقاً (أرباب,1998، ص.104).

لم يتدخل سلاطين الفور تدخلاً مباشراً في إدارة الديار القبلية (الحواكير)، طالما التزم زعيمها بطاعة السلطان، وأدى فروض الولاء والطاعة، ودفع الإتاوات أو الجزية المالية، ومده بالرجال المقاتلين في حالة الاستنفار للحرب ضد عدو السلطان.

وقد تطورت هذه المؤسسة القبلية في فترة الحقبة الاستعمارية، نتيجة لمتغيرات إدارية واقتصادية واجتماعية وسياسية، فأصبحت أجهزة محلية فاعلة، تنظم النشاطات والعلاقات بين الأفراد والمجموعات القبلية، وتعمل على بسط الأمن والاستقرار، وحماية البيئة المحلية اجتماعياً واقتصادياً وفق التقاليد والأعراف والموروثات، بصلاحيات إدارية وأمنية وقضائية تستمد قوتها من القيادات الأهلية، عرفت حينها بالإدارة الأهلية (آدم الزين، 2010، 72).

وتبدأ الإدارة الأهلية بتسلسل هرمي عشائري متماسك، بالدمينقاوي والشرتاي والناظر والعمدة والشيخ أو الأمير والفرشة، ويشكل الشيخ القاعدة الأساسية لهذا النظام الأهلي ومن الضروري أن يتعرف الشيخ على جميع أفراد أسرة القبيلة والتي تأتي به كشيخ عليها بالانتخاب، وبهذه المنظومة تستطيع الإدارة الأهلية أن تجعله هرماً متكاملاً في المجتمع الدارفوري.

وبهذا النظام الإداري المتميز تشترك كل قبائل دارفور في السلطة الإدارية والسياسية، وبالتالي تساهم بصورة فاعلة في بث التفاهم والتعاون وقبول الآخر ورتق النسيج الاجتماعي، وقد تميزت هذه الإدارة الأهلية ببعض الصفات والمميزات التي قادتها لتحقيق السلام الاجتماعي. لعل أهمها:

أ/ الانفتاح والمرونة التي تميزت بهما هذه القبائل الدارفورية، صاحبة الدار (الحاكورة) في التسامح والتمسك بالقيم الدينية والتقاليد النبيلة وغياب التنافس على الموارد الطبيعية.

ب/ احترام الوافدين الجدد على القبيلة وقبولهم بأعراف وتقاليد أهل الدار، والتزام الوافدون على وحدة القبيلة واعلان التزاوج والانصهار.

ج/ مرونة الأعراف وتطورها الذاتي ومواكبتها للمستجدات وتطورها.

من جهة أخرى يرى البعض أن إقليم دارفور يتميز بتركيبة قبلية معقدة للغاية، الأمر الذي أدى إلى تحول الصراعات البسيطة بين الأفراد، حول الموارد واستغلال الأرض إلى تكتلات قبلية وصراعات عرقية، وربما يحتاج الأمر إلى فترة زمنية ليست بالقصيرة لوقفه واعادته الي ما كانت عليه.

مسببات الصراع القبلي:

تعود جذور الصراعات القبلية في دارفور إلى عقود ماضية، ربما إلى العهود الاستعمارية، حيث ركزت الأهداف الاستعمارية في القارة الأفريقية عامة والسودان ودارفور على وجه الخصوص؛ على الجوانب الاقتصادية، وإعادة تنظيم العمليات الإنتاجية لخدمة احتياجات الإمبراطورية البريطانية. إن الاهتمام بزراعة القطن طويل التيلة هو المحور الرئيس الذي قامت عليه السياسة الاقتصادية الاستعمارية في السودان، وذلك لتلبية احتياجات ضغوط شركات الغزل والنسيج البريطانية التي كانت تواجه ما يُعرف بـ(مجاعة القطن) التي أصابت القارة الأوربية عامة وبريطانيا على وجه الخصوص إبان الحرب الأهلية الأمريكية، لذلك كان اهتمام المستعمر في السودان يرتبط بمناطق الإنتاج والتصدير، أي ما يُعرف بمثلث السودان الاقتصادي (القدال,2002، ص.358).

بالتالي فإن الغاية الأساسية لأهداف السياسة الاستعمارية في السودان هو إعادة تنظيم السكان المستعمرين في هويات ضيقة، ورفع مكانتها، والاعتراف بالهويات الشرعية ذات الأصول التاريخية، مقابل الاعتراف بشرعية الوصاية الاستعمارية، كل ذلك من أجل حكم السودان بأقل تكلفة مالية وإدارية (ميرغني,1999، ص.43).

وقد أحدثت تلك السياسة الاستعمارية فجوة ثقافية بين الثقافات السودانية المتعددة، وارتبط السودان الشمالي بالثقافة العربية الاسلامية، والجنوبي بالثقافة الأفريقية والديانات التقليدية، وكان للحكومات السودانية المتعاقبة دور كبير في تعميق هذه الفجوة من خلال التأكيد على ربط السودان بثقافة واحدة، هي ثقافة الأغلبية وتهميش الثقافات الأخرى في المجتمع السوداني، وقد نتج عن ذلك صراع ثقافي (إسماعيل,1986، ص.199).

وقد تمحور الحكم البريطاني حول ثلاث اليات إدارية حديثة، هي جمع البيانات الإحصائية، كتابة التواريخ، وسن القوانين، لذلك لم يقتصر الحكم الاستعماري في تحديد العلاقة بين السلطة الاستعمارية والمستعمر، بل ذهبت الي ما هو أعمق من ذلك، وهو إعادة تشكيل الوعي الذاتي لدى المستعمرين، وكيف يفكرون، لذلك فإن الإدارة البريطانية لم تقتصر في إدارتها للسودان من خلال الاستراتيجية الرومانية القديمة، القائمة على سياسة (فرّق تسُد) بل خطت خطوة إضافية عميقة (أعد تحديد الهوية تسُد) (Mahmadani,2009, p.186).

وقد صنف الإداريون الاستعماريين البريطانيون السكان المحليين في السودان إلى فئتين رئيسيتين، هما فئة العرق والقبيلة. ويتضح ذلك جلياً في مسيرة الإداري البريطاني الاستعماري المؤرخ الذي لعب دوراً حاسماً في إنتاج المعرفة عن السودان لخدمة الأهداف البريطانية،(وهو هارولد مكمايكل) حينما ألّف كتابه عن تاريخ العرب في السودان، وبعده بسبع سنوات ألّف كتابه الثاني (قبائل السودان) (Abdal-Rahim,1969,p.107)، وكان يرمي لتقديم إطار من أجل إحصاء السكان، ولكنه كان يهدف ويركز على جمع المعلومات القبلية (لفهم الاختلافات القبلية)، وحتى يسهل له تطبيق سياسة (فرق تسد) بكل سهولة ويسر. وتتضح السياسة العميقة للإحصاء من الطريقة المستخدمة في جمع البيانات، إذ بدأت طريقة جمعها بفئة القبيلة، حيث كان إجبارياً على كل مواطن تسجيل اسم قبيلته، واستفادة السلطنة الاستعمارية من تلك المعلومات الجمة بتصنيف السكان الوطنيين الي مجموعتين مجموعة القبائل والاثنيات والأعراف (Mahmadani,2009,p.193).

لذلك أصبحت القبيلة تقِّدم المعلومات الأساسية للسياسة الاستعمارية في مجال الادارة والحكم، فالقبيلة بالنسبة للدولة الاستعمارية؛ هي وحدة إدارية وليست هوية ثقافية. عندما تمّ الإحصاء السكاني لأول مرة في عهد الحكم الاستعماري، كان عدد القبائل 450 قبيلة، ولكن عندما أُجري الإحصاء (1954 – 1955)، سجل الإحصاء نحواً من 570 قبيلة مصنفة الي 57 مجموعة عرقية، فبتزايد عدد الوحدات الإدارية ارتفع عدد القبائل (ميرغني,1999،ص.62).

والمعلوم أن الدولة المهدية هي التي أنشأت أول دولة وطنية في تاريخ السودان، جمعت فيها السودان النيلي مع غرب السودان والجنوب في دولة وطنية واحدة، بعد أن كانت سلطنتين منفصلتين في فترة العصور والوسطى، وهي سلطنتي دارفور وسنار. لذلك فليس غريباً أن

تحارب الادارة البريطانية أثر نفوذ الدولة المهدية الوطنية في السودان، خاصة بعد الغُبن العميق الذي تحمله إزاء سقوط الخرطوم ومقتل غردون.

عندما سيطر الغزاة على السودان أصبح هدفهم استئصال المهدية من المجتمع السوداني بإعادة سلطة زعماء القبائل والهويات القبلية (القدال,2002،ص.334).

والشاهد أن المشروع الاستعماري الإنجليزي لن ينجح في معظم مستعمراتها في القارة الأفريقية، دون حلفاء محليين، وقد دار جدل في العقد الثاني من الفترة الاستعمارية، حول الآلية المثلى لطريقة الحكم في السودان، خاصة بعد قيام العديد من الثورات الوطنية في كلٍ من كردفان وسنار وجبال النوبة وبربر ودارفور.

ثمة مدرستان فكريتان دار حولهما النقاش، الأولى كانت بقيادة (آر. ديفيس) الذي زار شمال نيجيريا لدراسة الإدارة الاستعمارية.

والثانية بقيادة (مكمايكل) الذي كان مساعداً للوكيل المدني في عام 1925، ودعا ديفيس إلى الحكم الغير مباشر على غرار الحكم في نيجيريا، بينما أوصى مكمايكل بتطوير الصلاحيات القضائية للسلطات المحلية، وانتهي الجدل باعتماد الحكم غير المباشر الذي اعتمد رسمياً عام 1927 (عبد الله,1986،ص.110).

تغير بموجبه عدد من المراسيم القانونية التي منحت صلاحيات إدارية وقضائية للمسؤولين في السلطة المحلية، بدأت بشيوخ القبائل والزعماء القبليين، وامتدت لتشمل شيوخ القرى، ومنح الحاكم العام الحق في تعيين الشيوخ كقضاة محليين، وبالتالي أصبح الزعماء المحليين الذين يتم تعيينهم بواسطة الادارة الاستعمارية؛ هم محور التعاون بين الإدارة الاستعمارية والزعماء القبليين. وسارت الإدارة البريطانية بعد سيطرتها على دارفور على ذات النهج في الحكم غير المباشر، بل أصبحت المنطقة الرئيسة لتطبيق هذا النمط من الحكم، ذلك لقلة تكلفته وكفاءته في حفظ الأمن والاستقرار ومحاربة الجريمة والسلاسة في جمع الضرائب (Abdal-Rahim,1969,p.111).

وقد كان لسياسة الحكم غير المباشر آثار عميقة في مجتمع السودان ودارفور على وجه الخصوص، خاصة أنه تزامن تنفيذه في دارفور مع سريان قانون المناطق المغلقة في الجنوب، والذي عمّق الجهوية القبلية بين السودان النيلي ودارفور، وقلل من الاندماج الاجتماعي في المجتمع السوداني، ففي حين أصبح المجتمع في السودان النيلي يتحول من الاقتصاد المعيشي الي الاقتصاد السوقي، كانت دارفور تصدر العمالة لتلك المشروعات التي أُنشِئت حديثاً، منها مشروع الجزيرة، ومزارع القطن المروي في كل من النيل الأبيض والأزرق في وسط السودان.

يرجع الصراع القبلي السياسي، أو الصراع على السلطة في مجتمع البحث؛ إلى عوامل عدة لعل أهمها:

أولاً: الصراع حول ملكية الأرض و الحواكير و ديار القبائل:

الحاكورة هي رقعة جغرافية معلومة الحدود، اعتمدت في عهد السلطان موسى بن سليمان (1715 – 1726) وهي بالتالي عملاً قانونياً رسمياً, بحيث ترسم حدود الأرض الممنوحة للأفراد و الجماعات و هنالك نوعان من الحواكير:

الحاكورة الإدارية و هي تطلق عليها في بعض الأحيان ديار القبائل ومنها دار الرزيقات ودار الهبانية و دار المساليت و دار الزغاوة و دار قمر و دار كرني وغيرها.

حاكورة الامتياز الشخصي أو حاكورة الجاه وهي تمنح لرجال الدين و أعيان البلد و بعض التجار (شبقر، 2007، ص 446).

وقد أصبحت الحاكورة جزءاً من الموروث الثقافي و العادات و التقاليد. والقيم بدارفور و صارت حقوقاً مكتسبة ذات أبعاد سياسية, و إن النزاعات التي تنشأ حول نظام ملكية الأرض يجب أن يقف عندها السياسيون و متخذو القرار على مستوى المركز و الولايات. إن هذه الحواكير في دارفور هي متوارثة تحتفظ كل قبيلة من قبائل دارفور الكبرى بوثائق تمليك للرقعة الجغرافية (الحاكورة) منذ استقرارها بها

حتى الأن, و بالتالي فإن القبيلة تعتبر هذه الأرض حقوق تاريخية مكتسبة تملكها ملك عين, و إن إدارتهم لهذا النظام كان يتم بسلاسة طالما أن القادمين الجدد لم ينافسونهم في المناصب التشريعية والسياسية، خاصة وأن المحاصصة السياسية كانت فقط لأصحاب الديار(مصطفى,2005م,ص.155).

وبالتطور الذي حدث في الوعي و التعليم بدأ منافسة بعض القبائل الصغيرة للقبائل صاحبة الحاكورة سياسيا" وتشريعياً. ويتضح ذلك بصورة جلية في النزاع الذي حدث بولاية غرب دارفور بين القبائل العربية و المساليت, و النزاع الذي حدث بريفي الفاشر سابقاً محلية دار السلام حالياً عندما طلب بعض زعماء الزغاوة بالسماح لهم بتعين عموديات في مناطق تاريني و طويلة بالرغم من استقرارهم فيها زمناً طويلاً.

ثانياً: طبيعة النشاط الإنتاجي بين سكان الإقليم:

يشكل النشاط الإنتاجي في إقليم دارفور من نمطين متميزين هما الزراعة والرعي, فالقبائل الأفريقية غالبيتهم من المزارعين المستقرين, أما القبائل العربية فأغلبهم من الرعاة الرحل، وأثناء هذه الرحلة، الدائمة التي تُعرف بالنشوق والشوقارة من الجنوب إلى الشمال وبالعكس، تحدث احتكاكات فيما بين الطرفين, ذلك بسبب تعدي الماشية على المحاصيل الزراعية، وهو ما ينظر إليه من جانب المقيمين الدائميين على أنه نوع من التعدي على مناطق السيادة و النفوذ التقليدية, في حين ينظر الرعاة للأمر على أن طبيعة النشاط الرعوي حق مكتسب ومعترف به تقره العادات والتقاليد ولا يجوز لأحد أن يعترضهم على ذلك (ضلع, 2007م,ص.32).

إلا أنه مع التسليم بأن من مسببات النزاع في دارفور؛ اختلال النمط الإنتاجي بين الرعاة والمزارعين، وهو ما يشير إلى أن الصراع القائم بين العرب وغير العرب، إلا أن الواقع يؤكد غير ذلك. فالصراعات داخل الإقليم وخاصة في الفترة ما بين 1975م – 2005م كانت جملتها 19 صراعاً قبلياً خمسة منها صراعات بين القبائل العربية فيما بينها, و ثمانية صراعاً بين القبائل العربية وغير العربية وستة صراعات كانت بين القبائل غير العربية هذا ما يؤكد أن الصراع داخل الإقليم لم يأخذ طابعاً اثنياً أو عرقياً بحتاً.

وما يدعم هذا الرأي النزاع الأخير بين الرزيقات الشمالية (الأبالة) و البني حسين في منطقة جبل عامر الغنية بالذهب و هما من القبائل العربية(تكنه,2012م,ص.97).

ثالثاً: التنافس على الموارد الطبيعية:

تعتبر المنافسة بين الرعاة و المزارعين، على الموارد الطبيعية؛ خاصة وإن كانوا ينحدرون من مجموعات اثنية متباينة, – تعتبر– واحدة من أهم أسباب الصراعات و أكثرها انتشاراً وتكراراً وربما يرجع ذلك إلى ندرة الكلأ في بعض مناطق الإقليم، و ندرة المياه السطحية، وقرب الموجود منها من مناطق الزراعة التقليدية، بجانب الجفاف والتصحر، من أبرز العوامل التي أدت إلى التنافس بين الرعاة و المزارعين.

وللحيلولة دون حدوث هذه النزاعات توصل أهل دارفور منذ القدم إلى اتفاق، وصيغة للتعايش السلمي بين القبائل المختلفة تفضي بفتح مسارات يتتبعها الرعاة في رحلاتهم الرعوية من الشمال إلى الجنوب و بالعكس, في فترات زمنية محددة من العام، تلبي حاجة الرعاة، وتحتفظ في ذات الوقت حقوق المزارعين, وعلى الرغم من حدوث بعض التجاوزات في عملية التطبيق فقد ظل هذا النظام العرفي يحظى بالاحترام و القبول من الطرفين، ساعد ذلك على تبادل المنافع فيما بينهم، وأدى إلى عملية التكامل الاقتصادي. إلا أن تغييراً طرأ على أوضاع المسارات والمراحيل منها اندثار معالم المسارات القديمة، والتوسع في القطاع الزراعي، وظهور قرى جديدة على مسارات الرحل بالإضافة إلى تضاعف أعداد الإبل والماشية فضلاً على انتشار الأسلحة وهو الذي قاد إلى بعض التجاوزات الفردية. سرعان ما تطورت إلى حروب قبلية شاملة كما حدث بين الفور وبعض القبائل العربية في العام 1987م و المهرية والزغاوة 1994م (مختار,2004م, ص.11).

والجدير بالذكر أن التوسع في الزراعة التقليدية و الالية، وزيادة عدد السكان، وأعداد الحيوان قد أحدثت خللاً في النظام الترحالي، مما قاد إلى نزاعات مؤلمة بين هذه الفئات من مستخدمي الأرض, وقد شكل هذا الأمر مصدراً دائماً لتجدد النزاعات، وهو الأمر الذي يتطلب المزيد من المتابعة و الاهتمام بوضع الحلول الناجعة و الحسم بما يكفل معالجة مسببات النزاع من جذورها الأساسية. ويتضح من تعدد النزاعات و تكرارها أن الرزيقات في شمال دارفور قد اشتركوا في خمسة عشر نزاعاً أي ما يعادل 50% من نزاعات الإقليم و يليهم الزغاوة الذين اشتركوا في إحدى عشر نزاعاً بنسبة 37% و كليهما بسبب الموارد الطبيعية (هاشم, 2005,ص.91).

رابعاً: الصراع القبلي السياسي:–

يُعد الصراع القبلي من أجل السيطرة على السلطة السياسية أو النفوذ، أكثر وضوحاً في دارفور عن أي منطقة أخرى في القارة الأفريقية، ذلك لأن السياسة الاستعمارية قد عززت النفوذ القبلي بتطبيق نظام (الحكم غير المباشر) كما ذكرنا سابقاً يمنح النظام القبلي صلاحيات وسلطات واسعة وغير محدودة، وقيَّدوا الصلاحيات والسلطات القضائية، جاء ذلك بعد دراسة متأنية من قِبل المستعمر قُننت بمراسيم وقوانين تحت مسمي الادارة الأهلية، مثل قانون شيوخ العرب عام 1922م، وقانون المحاكم الأهلية 1932م، وقانون مجالس الحكم المحلي 1937م (عبد الله,1986، ص.111،110).

ولم يطرأ أي تغيير في نمط الحكم الأهلي (غير المباشر) بدارفور بعد استغلال السودان إبان الحكم الوطني، فلم تكن هنالك استراتيجية لتلافي سلبيات الحكم (غير المباشر) في دارفور وإضعاف النفوذ القبلي، ومحاربة الجهوية والعصبية القبلية، بل سارت الحكومات الوطنية على ذات النمط، إلى أن قام الرئيس الأسبق/ جعفر نميري عام 1970م بحل الإدارة الأهلية لأسباب أيدولوجية أكثر منها عملية واقعية (الزين,2012،ص.75).

ولعل أن من أبرز تلك الأسباب؛ هو الصراع السياسي القائم على العصبية القبلية، والرغبة الجامحة "من ذوي النفوس الضعيفة" في تولي المناصب السياسية على أُسس قبلية وطموحات شخصية، فضلاً عن تولي المناصب السياسية لم تقم على أُسس الكفاءة المهنية، بل بالانتماءات للقبيلة، فأصبحت مصدراً للدخل والثراء الفاحش.

تصاعد التنافس القبلي السياسي كثيراً في فترة الحكومات العسكرية (الشمولية)، التي امتدت لأكثر من خمسة وأربعين عاماً، حُظر فيها نشاط الأحزاب السياسية، وحرية الاتحادات المهنية، والنقابات، وتنظيمات المجتمع المدني الأخرى، فأصبحت القبيلة هي المتنفس الوحيد للانتماء والمناصر (للحزب الحاكم)، فحينما لم يكن بمقدور السياسيين استقطاب المواطنين على أساس الولاء الحزبي، بات الخيار المتاح دعوة هؤلاء المواطنين للالتفاف حول مرشحين على أساس الانتماء القبلي، وساعد على ذلك انحسار دور الدولة في توفير الأمن والحماية الكافية للإقليم (ضلع,2007،ص.23).

ومن ثم فقد عزز من التناحر القبلي، واستغلال بعض السياسيين للقبيلة في الصراع والتنافس على المناصب السياسية، من خلال المساومات والتعهدات والخداع وترويج الشائعات، وإلهاب حماس الجماهير، وإثارة الفتن وتأجيج الصراعات القبلية، بجانب استئثار أبناء القبائل الكبيرة في الإقليم بالسلطة، دون مشاركة القبائل الصغرى (الأقليات)، كل ذلك ساعد في إيجاد بيئة حاضنة للنزاعات والصراعات القبلية بالإقليم (Mahmdani,2009,p.188).

كان بعض أبناء دارفور المتعلمين، سعوا في وقت مبكر لتأسيس تنظيمات سياسية مطلبية، تتجاوز فيها الأحزاب السياسية التقليدية، التي لم تقدم شيء للإقليم، بالرغم أن دارفور كانت تمثل معقلها الرئيس، لعل أهمها حركة اللهيب الأحمر، وجبهة نهضة دارفور، التي ظهرت بعد ثورة أكتوبر1964م، والتي حصرت مطالبها بتمثيل دارفور في البرلمان بنواب من أبناء المنطقة وليسوا "مستوردين" إليها من الخرطوم، كما حدث في انتخابات خمسينيات القرن الماضي، ونشر التعليم، وتوفير الخدمات الصحية والعلاجية وإلغاء الضرائب. وتعتبر جبهة نهضة دارفور حركة مطلبية أكثر من كونها سياسية، كانت تحمل رؤى وأحلام أبناء دارفور حينها (الزين,2012،ص.77).

بدأت الصراعات تدب داخل جبهة نهضة دارفور وهي صراعات ذات طابع عرقي، بعدها نشأ تنظيم سري شبه عسكري باسم حركة سوني التي كان قوامها بعض المتقاعدين من أبناء دارفور في القوات النظامية من ذوي التوجهات الليبرالية واليسارية، إلا أنها لم تكن لها تأثير على العمل السياسي (Mahmadani,2009,p.189).

وفي فتر الديمقراطية الثانية (1986 – 1989)م تكونت كتل سياسية من أبناء القبائل العربية، باسم "التجمع العربي" التي وجدت السند والتأييد من حكومة الصادق المهدي، بحكم انتماء معظم قيادات التجمع الي حزب الأمة، وعندها بدأ الاستقطاب العرقي بين العرب والافارقة، وشهدت الصراعات القبلية تحالفات كثيرة ومتباينة، بين العرب في مواجهة الزرقة، وبين الزرقة في مواجهة العرب، متجاوزين في ذلك علاقاتهم الاجتماعية واصهارهم، قيمهم المتوارثة خلال قرون (ضلع,2007،ص.125).

قد بدأ الصراع القبلي السياسي يشكل هاجساً للدولة والمواطنين، حيث بدأت الدولة تعجز في بعض الأحيان من فرض سلطتها وهيبتها والقيام بدورها في حفظ الأمن وحماية السكان المدنيين من الفئات الخارجة عن القانون.

خامساً: سلوك النخب السياسية الاثني:

الشاهد أن مجتمع البحث متعدد الأعراق واللغات، ومن أبرز سمات أهل دارفور؛ أنهم خليط من المجموعات الأفريقية و العربية، وقد امتزجت هذه المجموعات بنسب متفاوتة لقرون خلت، وإن هذا الاختلاط قد بلغ مداه وسط المجموعات الزراعية المستقرة و معتدلاً وسط رعاة البقر و قليلاً وسط رعاة الإبل الذين حافظوا على سماتهم وعناصرهم الثقافية العربية التي جاءوا بها الى دارفور.

ولذلك ليس من السهل معرفة الانتماء القبلي لمعظم سكان دارفور بما في ذلك الكثير من القبائل العربية من مجرد التقاطيع أو لون البشرة، مما ساعد على تذويب الحواجز العرقية و الاثنية والنفسية بين مختلف المجموعات العرقية في دارفور، خاصة في مناطق التمازج القبلي, وقد شجع زعماء القبائل ورجالات الإدارة الأهلية والسلاطين عملية التمازج والتصاهر حتى أصبحت واحدة من دعامات التعايش السلمي لدارفور و لذلك يصعب الاعتقاد عن وجود نقاء عرقي في الكيانات القبلية التي تعيش في دارفور اليوم(آدم الزين, 2003م,ص.168).

على الرغم من هذا التمازج العرقي والتداخل القبلي الفريد والذي يعتبر واحدة من اهم عناصر التعايش السلمي في دارفور إلا أن قطاعاً عريضاً من المهتمين بشؤون القبائل، وعلماء الانثروبولوجيا السياسية، يعتقدون أن من أهم أسباب الصراعات و الحروب القبلية التي تنطلق بين الفينة و الأخرى هو الصراع السياسي القائم على العصبية القبلية و الرغبة الجامحة لبعض أبناء دارفور في تولي المناصب السياسية على أسس قبلية، وقد كان لسلوك بعض النخب السياسية من أبناء الإقليم لتحقيق بعض تطلعاتهم السياسية وطموحاتهم الشخصية عبر قبائلهم كان له الأثر الواضح في استمرار الأزمة و تأجيج الصراعات القبلية، خاصة في فترة الأنظمة الشمولية حينما بدأ يزداد الاستقطاب القبلي الحزبي, لأن القبيلة كيان اجتماعي، وجماعة اجتماعية تقف مع الفرد عند المنعطفات الحرجة في حياته و تدافع عنه وتسترد له حقه المسلوب(مصطفى, 2005م, ص.156).

في ظل ظروف أزمة دارفور الحالية، وانحسار دور الدولة في توفير الحماية اللازمة للمواطن أصبحت القبيلة هي ملاذه الآمن بدلا" عن الشرطة و القضاء. وهكذا أعد المسرح السياسي في دارفور للتنافس القبلي بدلا" عن الكفاءات في تولي المناصب القيادية. وأصبح معيار التفاضل هو الانتماء القبلي بدلاً عن الكفاءة والفكر والحزب والبرنامج الأمر الذي جلب عدم الاستقرار وأدى إلى تكرار الحروب القبلية وازداد الأمر سوءا" بعد اتفاقية أبوجا للسلام والاتفاقيات الأخرى التي أبرمت مع الحكومة السودانية حينما أصبحت القبيلة هي المعيار الأساسي لتولي هذه المناصب السياسية وقد امتدد أثره إلى الحياة العامة والخدمة المدنية والمؤسسات القومية بالإقليم.

سادساً: القبيلة و الحدود السياسية الدولية:

هنالك العديد من القبائل في دارفور لها جذورها و أصولها المشتركة، بينها وبين الدول المجاورة مثل تشاد وليبيا وأفريقيا الوسطى والنيجر، وتأثرت هذه القبائل الحدودية بالأحداث السياسية والأمنية في الدول المجاورة حيث مثلت دارفور في بعض الأحيان قاعدة خلفية انطلقت منها الأطراف المتصارعة على السلطة في كل من تشاد وأفريقيا الوسطى(ضلع, 2006م, ص.43).

والجدير بالذكر أن هذه الدول المجاورة لإقليم دارفور لم تذق طعم الاستقرار السياسي لعدة عقود وانعكس ذلك سلباً على انتشار الأسلحة المتطورة والعتاد العسكري بجانب المعلومات العسكرية والمناصرات القبلية فساعد ذلك على تأجيج الصراعات وعدم الاستقرار في المنطقة. ولكن وبعد الاستقرار النسبي التي شهدتها جهورية تشاد خلال العقد الماضي بجانب تحسن العلاقات السودانية التشادية فضلاً عن استحداث قوة سودانية تشادية مشتركة لضبط الحدود ومراقبتها كل تلك العوامل قللت من حدة الاضطرابات في إقليم دارفور.

سابعاً: غياب المشروعات التنموية:

رغم تعدد الموارد الطبيعية التي تذخر بها الإقليم مثل الثروة الحيوانية والمعدنية والزراعية والمياه والبترول والذهب و غيرها إلا أن الحكومات المتعاقبة منذ فجر الاستقلال عجزت في الإدارة السليمة والاستغلال الأمثل لهذه الموارد الطبيعية في إحداث تنمية حقيقية من أجل تعزيز السلام الاجتماعي والتعايش السلمي بين المكونات الاثنية والقبلية في الإقليم. وقد شهدت دارفور صراعات قبلية متكررة معظمها حول الموارد الطبيعية المتجددة كالأراضي الزراعية والمراعي و المياه هذا بجانب ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وسط الشباب والتي تعد من أبرز مؤشرات الفشل التنموي في دارفور. بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية الذي يعوق عملية التسويق للمشروعات الزراعية والصناعات الصغيرة(عبدالسلام, 2004م,ص.11).

النشاط الاقتصادي في دارفور:–

تميزت سلطنة دارفور منذ تأسيسها عام 1640 بإمكانيات اقتصادية فريدة، ساعدها في ذلك موقعها الاستراتيجي الممتاز المتحكم في مسار الطرق التجارية الرئيسة التي كانت تربط شمال القارة الأفريقية بقربها من موانئ البحر الأبيض المتوسط، وجنوب القارة الأوربية، هذا بجانب التباين في مناخها العام، وتعدد مواردها الاقتصادية، بالرغم من ذلك؛ فإن قاعدة الإنتاج الاقتصادي في دارفور تتركز على الزراعة والثروة الحيوانية والتجارة(يوسف , 2008م,ص.143).

الموارد الطبيعة في دارفور كثيرة و متنوعة وهي تعتبر من أكثر ولايات السودان غناً بمواردها الطبيعة و تتمثل في الآتي:

أ/ الموارد الزراعية:

قد اشتهرت دارفور منذ القدم بممارسة الزراعة، وساعدها في ذلك الظروف الطبيعية والمناخية، حيث تكثر فيها الأمطار، وتتباين فيها المناخات، وتربتها خصبة خاصة حول المجاري المائية، إذ تبلغ مساحة الأرض الصالحة للإنتاج لمختلف المحصولات الزراعية في دارفور حوالي 39,7 مليون فدان.

ب/ بالموارد المائية:

تتميز دارفور بهطول كميات كبيرة من مياه الأمطار إذ يتراوح معدلها السنوي من الشمال إلى الجنوب بين 100م إلى 1000م، تتسق توزيع الأمطار مع الظروف المناخية و الوضع الجغرافي، وبصفة عامة هنالك علاقة تبادلية بين هطول الأمطار؛ ونشوب النزاعات فكلما قل كميات الأمطار تبعه موجات من الجفاف ازدادت وتيرة النزاعات في دارفور كما حدث في مطلع السبعينيات والثمانينات من القرن الماضي (1972-1974و 1981-1984م (تكنة, 2012م, ص.91).

دارفور غنية بالمياه الجوفية و تتصل مباشرة بالتكوينات الجيولوجية والأحواض المائية، والمياه الجوفية بدارفور وهي كثيرة ولعل أهمها حوض البقارة الجوفي الذي يغطي مساحات واسعة من ولاية جنوب دارفور، وحوض وادي هور الجوفي الذي يغطي منطقة الصحراء بشمال دارفور حتى الحدود الليبية، وحوض أم كداده الجوفي وشقرة، وساق النعام وهنالك أحواض رسوبية تتمثل في الأودية التي أهمها وادي برلي، وأزُوْم و كَجَا و باري.

ج/ المراعي و الغابات:

المراعي هي العمود الفقري لتربية الحيوان في السودان عامة، و دارفور بصفة خاصة.

و بما أن الحشائش و النباتات الرعوية تعتمد أساسا" على هطول الأمطار فنجدها قد تأثرت بسنوات الجفاف التي أصابت الإقليم، و تقدر مساحة المراعي و الغابات بولايات دارفور الخمس 35.7 مليون فدان و قد تأثر قطاع الغابات في دارفور و خاصة في الأجزاء الشمالية منها بسبب الجفاف فضلاً عن القطع الجائر لأغراض الزراعة أو حرقها بغرض الحطب و الفحم أو لأغراض البناء التي أصبحت في السنوات الأخيرة أحدى الأنشطة الاقتصادية لتأمين الغذاء لكثير من مواطني الريف في دارفور، ولعل من أهم أشجار الغابات الموجودة بالإقليم هي الهشاب والحراز و الطلح والكلكر والمهوقني والقنبيل وغيرها. وتوجد بعض المحميات الغابية في دارفور في منطقة جبل مرّه، و حظيرة الردوم و هي محمية قومية. أما الثروة الحيوانية؛ فإن دارفور تحتل المرتبة الأولى بين ولايات السودان من حيث امتلاكها للثروة الحيوانية، حيث قدرت بحوالي 22,300 مليون رأس من الماعز والأبقار والضأن والإبل، وتمثل 26% من إجمالي الثروة الحيوانية في السودان، وتساهم في الدخل القومي بنسبة مقدرة تمثل 80% من صادرات السودان من لحوم الماشية، بالرغم من ذلك فإن الاهتمام بالقطاع الرعوي يبدو ضعيفاً قياساً بمساحتها في الدخل القومي.

على الرغم من أن هنالك العديد من المشروعات التنموية التي أنشأتها الحكومات المتعاقبة في السودان منذ فجر الاستقلال، مثل مشروع تنمية جبل مره الريفي، ومشروع ساق النعام، ومشروع هيئة تنمية غرب السافانا، ومشروع هبيلا الزراعي، وكبكابية و كتم وعد الفرسان. إلا أن هذه المشروعات توقفت، وأصبحت ولايات دارفور الخمس خالية من أي مشروع من المشروعات التنموية الكبرى.

ويتضح مما سبق برغم توفر الإمكانات الاقتصادية في إقليم دارفور، سواء كانت زراعية أو حيوانية أو معدنية أو غابية، ولكن المشكلة تكمن في عدم توفر البنية الأساسية اللازمة لاستثمار هذه الموارد الضخمة، لذلك فإن الدول صاحبة المصالح و المطامع، تجد في هذا الإقليم الفرصة اللازمة لاستغلال موارده، ليس بموجب القواعد والقوانين الدولية، ولكن وفق أهدافها ومصالحها. هذا ما يفسر محاولة وحرص الدول الفاعلة في المجتمع الدولي على تهميش دور الحكومة السودانية و إقحام نفسها في مشاكل الإقليم.

الأثار المترتبة على الصراعات القبلية:

أ/ التجارة:

قد اكتسبت دارفور شهرتها العالمية خلال القرنين الثامن عشر، والتاسع عشر الميلاديين، بنشاطها التجاري العالمي المميز, خاصة أنها اكتسبت علاقات تجارية متميزة بينها وبين الدول المجاورة لها في محيطها الإفريقي والآسيوي لذلك ازدهرت قطاعات اقتصادية ارتبطت تطورها بالتطورات التي شهدتها الحركة التجارية لعل من بينها المنتجات الزراعية والحرف الصناعية والثروة الحيوانية. كانت المحاصيل النقدية تمثل مكونا" رئيساً لاقتصاد الإقليم ويعود ذلك إلى أواخر القرن التاسع عشر، عندما بدأت دارفور في التحول من الاقتصاد المعيشي إلى الاقتصاد النقدي. وقد ظل الصمغ العربي والفول السوداني والثروة الحيوانية؛ أهم المحصولات النقدية حتى أربعينات القرن العشرين، بجانب البرتقال الذي ينتج و يزرع في قمم جبل مرة والتمباك الذي يزرع حول مدينة الفاشر.

وقد أنتجت دارفور حتى العام 2000م حوالي 20% من صادرات الصمغ العربي و30% من إنتاج الفول السوداني و 12% من إنتاج السمسم وبدأت هذه المنتوجات النقدية في الانخفاض لعوامل كثيرة أهمها : الجفاف والتصحر وضعف الخدمات الوقائية وانعدام البنية التحتية المتمثلة في وسائل النقل والطرق مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل الأمر الذي حال دون تكامل الأسواق بين دارفور وبقية أسواق السودان(حتى وصل الطريق المسفلت إلى مدينة الفاشر في العام 2014م).

يعتبر الفول السوداني المحصول النقدي الرئيس في دارفور ويتم زراعته وإنتاجه في ولايات جنوب و شرق دارفور، كما يزرع في محليتي بيضة وكرينك في غرب دارفور. أما في شمال دارفور فإن المنطقة الرئيسة لإنتاج الفول هي المنطقة الجنوبية الشرقية حول العيت جار النبي حيث تتم زراعته في التربة الرملية (القوز) (مورتون, 2005م, ص.45).

ب/ تأثير النزاع على إنتاج تجارة الفول السوداني:

قد أثر النزاع على إنتاج الفول، لأن معظم مناطق إنتاجه تأثرت بالنزاعات المسلحة أو النزاعات القبلية، بالتالي انخفض انتاج الفول السوداني بنسبة تربو عن 40% في الفترة ما بين 2002م-2007م، ولكن نسبة انخفاضها كانت أكبر في ولاية غرب دارفور لأن معظم سكانها نزحوا إلى مناطق أكثر أمناً داخل السودان وخارجه، وقد بدأت الأحوال الأمنية تتحسن في مناطق إنتاج الفول السوداني بعد العام 2008م في كافة مناطق إنتاج الفول في ولايات دارفور كما بدأ بعض النازحين في ولاية شمال دارفور بزراعة الفول بالقرب أو حول مدينة الفاشر.

عدد تجار الفول السوداني كان كبيراً قبل نشوب النزاع خاصة في أسواق الفول الرئيسة في كل من نيالا والضعين وقريضة وبرام، وكانت كميات الفول تتراوح ما بين 200ألف طن إلى 150 ألف طن متري، في الموسم الزراعي، وهذا دليل على أهمية دارفور في إنتاج وتصدير الفول السوداني(وزارة الزراعة, 2009م, ص.51).

وقد أثر النزاع سلباً على تجارة الفول، إذ ارتفعت أسعاره في المدن الكبرى، وتضرر التجار ضررا بليغاً خاصة أولئك الذين ارتبطوا مع شركات كبرى بالخرطوم (فضل,2008م, ص.11).

تحول مركز الجذب التجاري إلى مدينة الأبيض بغرب السودان، بدلا من مدينة نيالا التي كانت من أشهر المدن السودانية في تجارة الفول لأنها تعتبر أكثر أمناً بالنسبة للشركات الكبرى التي تعمل في تجارة الفول ولعل من أهم آثار النزاعات على تجارة الفول بدارفور أن انهار عنصر الثقة أثناء بين منتجي الفول السوداني والوسطاء وأصحاب الشركات الكبرى أثناء سنوات النزاع.

ج/ الصمغ العربي:

كان السودان منتجاً عالمياً رائداً للصمغ العربي، وهو السلعة التي يتم إنتاجها في القارة الأفريقية و يسهم السودان بنسبة 50% من الإنتاج الأفريقي يليه دولة نيجيريا نسبة 35% وتشاد بنسبة 10%، ونوعية الصمغ المنتج في السودان عالي الجودة, ومع ذلك انخفض حصة السودان في سوق الصادرات العالمية بدرجة كبيرة خلال العقدين الآخرين بسبب التهريب وتدهور الأوضاع الأمنية في مناطق إنتاج الصمغ العربي بجانب الجفاف والتصحر (فضل,2008م , ص.19).

ينتج الصمغ العربي من نوعين من الأشجار (السنط) ويطلق عليها الهشاب والثانية (آسكيا) ويطلق عليها الطلح، والصمغ المنتج من شجرة الهشاب يعتبر ذو جودة و كفاءة عالية من حيث استخدامها في المنتوجات الصناعية التحويلية.

تنتج دارفور 30% من إنتاج الصمغ العربي الذي يتم التعامل به تجارياً في السودان وتتركز إنتاج الصمغ العربي في جنوب دارفور و شرق دارفور و غرب دارفور و في اللعيت جار النبي في شمال دارفور.

ترتبط شجرة الهشاب ارتباطاً وثيقاً في بعض المناطق بنظام ملكية الأرض الحواكير، وفي ذات الوقت تعتبر أشجار الهشاب منفعة عامة، الأمر الذي يلقي بظلال سالبة ويصبح مصدر للنزاع بين الرعاة والمزارعين. تأثرت دارفور تأثراً بالغاً بالتدهور طويل الأمد الذي تعرض له قطاع الصمغ العرب بالسودان فقد أزيلت العديد من أشجار الهشاب، كما أن أشجار الطلح كانت تنمو وتزرع في المناطق النائية، وهي بالتالي غير آمنة. تأثرت بالجفاف وشح المياه، كما أن عملية طق الصمغ كان يقوم به الرجال، وفي مناطق عديدة من دارفور تعرضوا لمخاطر القتل، إذا غامروا بالدخول في مناطق ريفية غير آمنة (برنامج الأمم المتحدة البيئ,2007م,ص.25).

وأثر النزاع سلباً بانسحاب شركة الصمغ العربي من أجزاء كثيرة من مدن دارفور، وأوقفت عملياتها بمدينة الفاشر، وغادر بعض كبار التجار، نسبة لتدهور الأوضاع الأمنية بدارفور ولضعف الدولة في عملية الرقابة تم تهريب كميات كبيرة من الصمغ العربي إلى كل من تشاد وأفريقيا الوسطى.

الخاتمة

يُعَدَّ الصراع القبلي من أجل السيطرة على السلطة السياسية، أو النفوذ، أكثر وضوحاً في دارفور عن أي منطقة أخرى في القارة الأفريقية، ذلك لأن السياسة الاستعمارية قد عزَّزت النفوذ القبلي بتطبيق نظام (الحكم غير المباشر) عبر ما يسمى بالإدارة الأهلية وتكليفهم بحفظ النظام والحفاظ على البيئة. وسعى الاستعمار الإنجليزي إلى منح القبائل الكبيرة، وثائق وخرط توضح ملكيتهم للحواكير والديار، الأمر الذي أدى فيما بعد إلى حدوث النزاعات القبلية بين القبائل صاحبة الأرض و الأقليات.

رغم تعدد الموارد الطبيعية التي تذخر بها الإقليم مثل الثروة الحيوانية والمعدنية والزراعية والمياه والبترول والذهب وغيرها؛ إلا أن الحكومات المتعاقبة منذ فجر الاستقلال، عجزت في الإدارة السليمة والاستغلال الأمثل لهذه الموارد الطبيعية في إحداث تنمية حقيقية من أجل تعزيز السلام الاجتماعي والتعايش السلمي بين المكونات الاثنية والقبلية في الإقليم. وقد شهدت دارفور صراعات قبلية متكررة، معظمها حول الموارد الطبيعية المتجددة كالأراضي الزراعية، والمراعي والمياه. هذا بجانب ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وسط الشباب.

بالإضافة إلى عدم وجود نظام ديمقراطي لفترات طويلة؛ أدى إلى التنافس الإثني التي مركزها القبيلة، حيث لعبت القبيلة دوراً" كبيرا" في النشاط السياسي والاجتماعي، الأمر الذي أدى فيما بعد إلى نشوب صراعات قبلية بين القبائل العربية وغير العربية من جة، وبين القبائل العربية فيما بينها.

من أهم الآثار السالبة للصراعات القبلية في دارفور؛ أنها أدت الى تمزيق النسيج الاجتماعي لأهل دارفور، حيث انقسم السكان الى عرب وزرقة. في إشارة واضحة إلى البعد الاثني في الصراعات. كما أدت الصراعات إلى تدهور انتاج الصمغ العربي والفول السوداني نتيجة لغياب الأمن في مناطق الإنتاج ونزوح الآلاف من السكان المنتجين، إلى المعسكرات حول المدن الكبرى، معتمدين على المنظمات الدولية، ووكالات الأمم المتحدة في تقديم العون الإغاثي والصحي والتعليمي.

التوصيات:

1. توفير الأمن والاستقرار في إقليم دارفور عبر تجريد المليشيات القبلية من أسلحتها، وتنمية وتطوير البنية التحتية خاصة الطرق الداخلية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والذي يقلل من وتيرة النزاعات القبلية، وينشغل الإنسان بعملية الإنتاج الزراعي أو الحيواني.
2. وجود نظام ديمقراطي حقيقي يستوعب الناس على أساس المواطنة، وليس على الأساس القبلي؛ يساعد على زيادة الوعي بقضايا المواطن ويقلل من فرص الانتماء إلى حزب واحد وبالتالي يساعد على تشكيل الوعي المعرفي بأهمية التمازج الاثني بالإقليم.
3. تسجيل الأراضي الزراعية وإعداد سجل بذلك لإعطاء الأرض قيمة اقتصادية، والاستفادة من ريعها، دون المساس بحقوق القبائل التقليدية (الحواكير).
4. تعيين قيادات سياسية وإدارية من ذوي المعرفة بطبيعة التكوين الاثني والعرقي للمكون الاجتماعي في دارفور، حتى لا تسبب ذلك في تولي عديمي الخبرة زمام القيادة السياسية والتنفيذية وبالتالي يسعون إلى تحقيق رغبات وطموحات قبائلهم بدلاً عن رغبات المجتمع بأسره الامر الذي يؤدي إلى تأجيج النزاعات القبلية والتنافس القبلي ذات المردود السالب على الإقليم وإنسانه.
5. ضرورة تقوية أجهزة الدولية العدلية والشرطية، لبسط هيبة الدولة، وتنفيذ القانون على الجميع لأن وجود المليشيات القبلية بأسلحتهم الفتاكة يعيق عملية بسط حكم القانون والحكم الراشد.
6. استيعاب الشباب والعاطلين عن العمل في المشاريع التنموية التي تستهدف الاسر المنتجة، ومحاربة الفقر، سوف يؤديان إلى تحقيق التنمية البشرية والاقتصادية وبالتالي تقل الصراعات القبلية بين القبائل ويتجه الجميع نحو الاستقرار وقبول الآخر.

7. إعداد خارطة استثمارية لدارفور وخاصة في مجال الموارد الطبيعية ليتم التخطيط للاستخدام الامثل لها في الانشطة الاقتصادية (خاصة بعد وصول الطريق المعبد الي الفاشر لربط مناطق الانتاج بمواقع الاستهلاك).
8. العمل على استقرار الرحل وادخال نظام المزارع الرعوية خاصة في المناطق الهامشية لتنظيم الحمولة الرعوية.

المصادر والمراجع:-

- الكروس, صلاح الدين محمد.(1977م).. جغرافية العمران عن مديرية دارفور أطروحة دكتوراه غير منشورة, جامعة القاهرة.
- التونسي, محمد أحمد عمر(1965م). تشحيذ الأذهان بسيرة بلاد العرب و السودان تحقيق خليل محمود عساكر ومصطفى محمد سعد , القاهرة الدار المصرية للتأليف و الترجمة.
- أرباب, أحمد عبدالقادر.(1998م).تاريخ دارفور عبر العصور. مطبعة جامعة الخرطوم للطباعة.
- الزين, أدم.(2003م).دعامات التعايش السلمي. مجلة كلية الآداب, جامعة الخرطوم. دار جامعة الخرطوم للنشر. السودان.
- القدال, محمد سعيد.(2002م). تاريخ السودان الحديث(1820م-1955م) مركز عبدالكريم ميرغني, الطبعة الثانية. الخرطوم: السودان.
- الزين, محجوب.(2012م). معالم التطور السياسي, الاجتماعي, الإداري و الأمني في تاريخ دارفور المعاصر(1916-1989م). رمدك للطباعة والنشر. الخرطوم.
- إسماعيل, فاروق مصطفى.(1986م).الأنثروبولوجيا و الثقافة, دار خطى بت الفجاءة الدوحة , الطبعة الثالثة.
- بطرس ,البستاني.(1957م). دائرة المعارف الإسلامية, الطبعة الأولى, بيروت. لبنان.
- برنامج الأمم المتحدة البيئي.(2007م). التقويم البيئي للفترة التي تلت النزاع بالسودان. نيروبي: كينيا.
- تكنه, يوسف.(2014م). دارفور صراع السلطة و الموارد: دراسة في السياسة والحكم والإدارة. دار مدارك للطباعة و النشر. الطبعة الأولى. الخرطوم.
- سليمان ,محمد.(2006م). السودان حروب الموارد والهوية. دار عزة للنشر والتوزيع, الخرطوم. السودان.
- ساتي, ياسر.(2012م). العدالة والمصالحة ودورهما في تحقيق التعايش السلمي في دارفور. ورقة عمل قدمت في مؤتمر أهل دارفور. نظمتها السلطة الانتقالية بدارفور. الفاشر.
- شقير, نعوم.(1981م).جغرافية تاريخ السودان, دار عزه للطباعة و النشر. الخرطوم: السودان.
- ضلع, جمال.(2007م). أزمة دارفور في ظل التفاعلات الداخلية و التداعيات الخارجية. النشرة الخاصة المحكمة. معهد البحوث و الدراسات الأفريقية. جامعة القاهرة, العدد 78.
- عبدالحليم, رجب محمد.(1974م). العروبة و الإسلام في دارفور في العصور الوسطى, دار الثقافة للنشر و التوزيع. القاهرة: مصر.
- عبدالله, أحمد.(1986م). تاريخ الحكم والإدارة في السودان(1898م-1956م). دار جامعة الخرطوم للطباعة و النشر. السودان.
- فضل, عبدالجبار.(2008م). التكييف والدمار تأثير النزاع على التجارة والأسواق في دارفور-نتائج دراسة الرؤية والأهداف. مركز فينستاين الدولي, جامعة تف الأمريكية. الولايات المتحدة الأمريكية.
- مصطفى, التجاني.(2005م).خلفيات الصراع القبلي في دارفور. ورقة نشرت في مجلة دراسات المستقبل, العدد الأول, المجلد رقم1.

- ميرغني, هدى.(1999م). مدخل لدراسة الثقافة السودانية. مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية, جامعة أم درمان الأهلية. الخرطوم
- مورتون, جي.(2005م).ملخص وافي عن دارفور, مراجعة عن الخلفية الجغرافية و التاريخية والاقتصادية.
- هاشم, كاظم.(2005م).أزمة دارفور: السودنة والعروبة والتدويل والأفرقة. مجلة المستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة. بيروت. العدد 314.
- هاني, رسلان.(2004م).دارفور وجهود التسوية بين تعدد الأدوار وحدود الفاعلية. مؤسسة الأهرام العدد 157. القاهرة: مصر.
- وزراعة الزراعة.(2009م).التقرير السنوي.
- يوسف, أبوالبشر.(2008م). العلاقات التجارية بين دارفور والعالم الخارجي (1640م–1774م) رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة الخرطوم.
- Mamdani, Mahmood. (2009). Saviors and Survivors: Darfur, Politics, and the War on Terror. Published by: Doubleday Religion. New York. United States of America.
- Abdel Rahim, Mudther. (1969). Imperalism and Nationalism in Sudan. Oxford University Press. UK.